**في ذكرى عيد تاسيس قوى الأمن الداخلي.**

**"فرحة وغصة"**

9 حزيران هو ذكرى تأسيس قوى الأمن الداخلي التي أبصرت النور قبل صيرورة لبنان الذي نعرفه اليوم،حيث بدأت بوادر تكوينها مع نظام القائمقاميتن عام 1845.لكنها أُنشأت بشكل رسمي في ظل النظام الأساسي لجبل لبنان عام 1860 بعد إتفاق حصل مابين السلطنة العثمانية،والدول الأوروبية ذات التأثير في تلك الحقبة وولادة نظام المتصرفية.لنترك التاريخ جانباً،ولندخل في واقع هذه المؤسسة العريقة،كما هي الآن،وفي ظل إحتفالها بذكرى تأسيسها،الذي سيحصل لأول مرة بتاريخ قوى الأمن،برعاية فخامة رئيس الجمهورية،فعلاً لهو حدث غير مسبوق،يجعل من كل ضباط ورتباء وعناصر قوى الأمن الداخلي في الخدمة الفعلية وفي التقاعد،بحالة فرح لا يمكن توصيفه،حيث نتمنى على فخامة رئيس الجمهورية،أن يجعل من هذه الرعاية قاعدة،يُطبٍقُها طيلة عهده،لكي تنسحب على من سيخلفه من الرؤوساء.لأن هذه الرعاية لها قدر غير محدود من المعنويات لكل مكونات هذه المؤسسة.بالمقابل هناك غصة في قلوب كل من ينتمي (أو كان ينتمي،أي المتقاعدين) لهذه المؤسسة التي هي على تماس يومي مع كل المواطنين،غصة لا يمكن نفيها،وذلك بعد سماع نشرة الأخبار المسائية على شاشة "ال بي سي" بتاريخ 7\6\ أي قبل يومين من الذكرى.التي نقلت الخبر الصاعق،بعد اجتماع نقابة أصحاب المستشفيات مع وزير الداخلية،حيث أعلنت المستشفيات أنها إعتباراً من أول تموز،لن تستقبل مرضى قوى الأمن أو عائلاتهم،والسبب أن عجز فاتورة الطبابة المستحقة لتلك المستشفيات،بلغت 90 مليار ليرة لبنانية،لم تدفعها قوى الأمن وهي متراكمة منذ 2009 لغاية تاريخه.هنا لا بدّ من دق ناقوس الخطر- بغض النظر عن الخلاف القائم بين المستشفيات وقوى الأمن الداخلي حول التعرفة المتفق عليها بينهما – لأنه كيف نطلب من قوى الأمن ضباطاَ ورتباء وأفراد،السهر والتفاني في خدمة المجتمع،وهم وعائلاتهم بالمقابل غير مغطين من الناحية الصحية.فعلاً هي حالة غير مسبوقة في تاريخ قوى الأمن.ولأن الشيء بالشيء يُذكر،عادت بي الذاكرة الى آذار 2005 بعد الزلزال الذي وقع في لبنان إثر أغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري،يومها كنت أشغل منصب رئيس الأركان،وبدأ الملحقون العسكريون يتوافدون الى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي،طارحين أستعداد بلدانهم لتقديم المساعدة لإنهاض مؤسسة قوى الأمن الداخلي وتجهيزها،وكان في طليعتهم الفرنسي والبريطاني والايطالي وغيرهم.... وكانت العروض تتناول تحديث الآليات وبعض التجهيزات التقنية والأسلحة الخفيفة،بالطبع كانت الاجتماعات تحصل برئاسة اللواء المدير العام،وأحياناً وبسبب الوضع السياسي والأمني الذي كان قائماً يومها،كانت بعض تلك الاجتماعات تُعقد في مكتبي كرئيس للأركان. وبعد تعدد العروض علينا من سيارات وغيرها من التجهيزات التي كنت أعتبرها من الكماليات في قوى الأمن،وهنا لا بدّ من توضيح فكرتي حول عدم تحمسي لقبول تلك الهبات،لا سيما لجهة السيارات ذات المحركات 8 سيلندر،حيث أوضحت للملحقين الفرنسي والبريطاني،بأن زيادة عدد السيارات - ولو هبة – سيجعل قوى الأمن في عجز مضاعف في فاتورة المحروقات عما هي عليه،لأنه ووفق القيود التي بتصرفي،ينتهي إعتماد ثمن المحروقات في موازنة قوى الأمن الداخلي في آب من كل عام،حيث تضطر قوى الأمن للاستعانة باعتمادات أخرى في موازنتها "مخصصة للتجهيزات أو للانشاءت أو غيرها" من أجل تأمين ثمن المحروقات لسياراتها لغاية نهاية السنة المالية.عندها أستوعب الملحقان رفضي فكرة تقديم هبات سيارات،وعندما سُئلت ما هو إقتراحك البديل،عندها ومن دون أي تبجح،سحبت من درج مكتبي،ملف العجز الطبي التي كانت واقعة فيه قوى الأمن الداخلي،والذي بسببه تمتنع كبريات المستشفيات في بيروت – منذ ذلك التاريخ – عن أستقبال مُرضى قوى الأمن وذويهم – وذلك لأن مديونية قوى الأمن الداخلي لامست حوالى 25 مليون دولار أميركي في حينه،وقلت لهم لكي أجعل من عنصر قوى الأمن أكثر فعالية،عليَّ أن أطمئنه،بأنه هو وعائلته في موقع الأمان الصحي ولكي يرتاح نفسياً،وعليه اطلب منكما تأمين تسديد هذه الديون مباشرة منكم للمستشفيات،إذ بمثل هذا التصرف تكونا مع بقية دول الاتحاد الأوروبي قد ساهمتم فعلاً في تقوية قوى الأمن الداخلي،بدلاً من تقديم سيارات ستزيد في عجزها المادي أكثر فأكثر.... الحقيقة ان الملحقين خرجا من مكتبي بقناعة وبوعد برفع القضية - وفق إقتراحي –الى دول الاتحاد الأوروبي،لتسديد ذلك العجز المالي،الذي من شأنه إراحة جميع من في مؤسسة قوى الأمن.. لكنني بعد أشهر تركت موقعي في رئاسة الأركان،ولم أتابع القضية،وعلى ما يبدو أن طرحي لم يتحقق،ولهذا تراكمت ديون الاستشفاء في قوى الأمن لتبلغ 60 مليون دولار اليوم،وليأتي قرار المستشفيات عدم استقبال المرضى من قوى الأمن في ذكرى تاسيسها، ليشكل الغصة الكبيرة في قلوب عديدها،إن في الخدمة الفعلية أو بالتقاعد،فهل يجوز ذلك؟بربكم ان سد ثقب صغير في قساطل الهدر في لبنان،من شأنه تسديد هذا العجز،وعدم وضع قوى الأمن الداخلي بمواجهة الأمر الواقع،لأن المستشفيات في النهاية مؤسسات تتوخى الربح ليس إلاّ!! ورجل قوى الأمن ليس مجرد رقم في معادلة الدولة،كونه يُشكل مفتاح إستقرارها بتعاونه مع بقية رجال المؤسسات الأمنية الأخرى.

**العميد الدكتور امين عاطف صليبا**

**رئيس هيئة الأركان الأسبق في قوى الأمن الداخلي**